



# تخريب ودراسة حميت

نهي الإمام عن تخصيص نفسه بالدعاء  
دون المأمومين

محمد بن محمد مؤمن

# تخريج ودراسة حديث نهي الإمام عن تخصيص نفسه بالدعاء دون المأمومين.

إعداد

أبي عمر محمد بن محمد مؤمن

غفر الله له ورحمه هو ووالديه وزوجه وذريته ومشايخه وسائر المسلمين. آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد. فهذا بحث حول حديث (لَا يَأْتِيَنَّكُمْ رَجُلٌ قَوْمًا فَيُخِصُّ نَفْسَهُ بِالذُّعَاءِ دُوكُهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَاَهُمْ) تخريجا ودراسة حاولت فيه الوصول إلى الحكم المناسب على الحديث صحة أو ضعفا وركزت في البحث على جملة نهي الإمام عن تخصيص نفسه بالدعاء، وسقت كلام أهل العلم في هذا الحديث من التصحيح أو التضعيف، ثم اخترت من كلامهم ما أراه راجحا، وذكرت نتائج البحث في نهاية البحث، وتحديدًا صفحتي 14 و 15. وأسأل الله تعالى أن يتقبله مني، وأن ينفعني وإخواني به، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وأجمعين.



نص الحديث

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ لَا يَجُلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ: لَا يَوْمُ رَجُلٍ قَوْمًا فَيُخْصُّ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ دُوهُمَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَاَهُمَ، وَلَا يَنْظُرُ فِي قَعْرِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يُصَلِّي وَهُوَ حَقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ».

مدار هذا الحديث على يزيد بن شريح، واختلف عليه فيه من وجوه

الوجه الأول: عن ثوبان رضي الله عنه

الوجه الأول: روى حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤدّن، عن ثوبان رضي الله عنه به، ولفظه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثٌ لَا يَجُلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَهُنَّ: لَا يَوْمُ رَجُلٍ قَوْمًا فَيُخْصُّ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ دُوهُمَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَاَهُمَ، وَلَا يَنْظُرُ فِي قَعْرِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ، وَلَا يُصَلِّي وَهُوَ حَقِنٌ حَتَّى يَتَخَفَّفَ». رواه بهذا اللفظ أبو داود برقم (90).

ورواية حبيب صالح في سنن أبي داود (90): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، بِهِ، بِاللَّفْظِ السَّابِقِ

ورواه الترمذي (357): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، بِهِ، بِنَحْوِهِ. وَقَالَ: «حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَقَالَ بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ خَرَفًا لِهَذَا الْحَدِيثِ سَأَلَنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ: «وَكَأَنَّ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ الْمُؤَدَّنِ، عَنْ ثَوْبَانَ فِي هَذَا أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ». ورواه ابن ماجه (923): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحَمِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، بِهِ، بِالْفِطْرِ: «لَا يَوْمٌ عَبْدٌ فَيُخْصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةِ دُوهُمَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَاَهُمَ» فقط. ورواه أحمد (22415): حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ، بِهِ، بِنَحْوِ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ.

ورواه أحمد أيضا (22416) حيث قال رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ يَعْنِي الْخَطَّابِيَّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادِهِ. ا.هـ. ورواه البخاري في الأدب المفرد (1093): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْعَلَاءِ [صدوق يهيم كثيرا] قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ [مقبول] قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ [ثقة]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ [ثقة] قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ شُرَيْحٍ، بِهِ. ورواه عن طريق حبيب بن أبي موسى (وهو: حبيب بن صالح)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ: البزار (4180)، وسمى أبا حي المؤدّن (أبا يحيى)، ولعله خطأ مطبعي، والفسوى في المعرفة والتاريخ (2\355)، والطبراني في مسند الشاميين (1042) و(1113)، وأبو الشيخ في ذكر الأقران (407)، وأبو بكر بن المقرئ في معجمه (62)،



والبيهقي في السنن الكبير (5350)، والبعوي في شرح السنة (641)، وقال عقبه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وابن عساكر في تاريخ دمشق (12\56-13)، وورد ثمة (حبيب بن شريح عن أبي حي المؤذن)، وصوابه: حبيب ابن صالح، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ... كذا ورد في أكثر المصادر. وورد في (65\236) على الصواب.

#### هذا الوجه صحيح عن يزيد بن شريح

هذا الوجه صحيح عن يزيد بن شريح، فقد رواه عنه حبيب صالح، وروى عن حبيب راويان:

- 1- رواية اسماعيل بن عياش عنه، وهو صدوق في أهل بلده الشاميين كما قال الأئمة.
- 2- رواية بقرية بن الوليد عن حبيب بن صالح، وبقرية مدلس، ولكن ورد تصريحه بالتحديث في "المعرفة والتاريخ" للفسوي، وقد جاءت هذه الرواية في سنن ابن ماجه<sup>1</sup>، وأحمد وغيرهما، ورواه عن طريق بقرية أكثر أصحاب الكتب غير الكتب التسعة<sup>2</sup>.

- وروى عن يزيد أيضا، محمد بن الوليد، كما في الأدب للبخاري، وفي سننه عمرو بن الحارث<sup>3</sup> وهو الزبيدي الحمصي مقبول، لكن يقويه الروايتان عن حبيب بن صالح، والله أعلم.

#### الوجه الثاني: عن أبي هريرة رضي الله

الوجه الثاني عن أبي هريرة رضي الله عنه فرواه أبو داود في سننه (91): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ثَوْرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحِ الحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي حَيِّ الْمُؤَدِّنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، بنحو اللفظ السابق، وزاد لفظا آخر وهو: «وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤَمَّ قَوْمًا إِلَّا بِأَذْنِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ... الخ. وقال أبو داود عقبه: «هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الشَّامِ لَمْ يُشْرِكْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ». وروى هذا الوجه أيضا: ابن منده في أماليه (71)، وخيشمة الأطرابلسي في جزئه (18)، والبيهقي في السنن الكبير (5349). وابن عساكر - عن طريق البيهقي - في تاريخه (65\236).

#### الوجه الثالث: عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه

روى هذا الوجه الإمام أحمد في المسند (22152): حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ صَالِحٍ، عَنْ السُّفَرِيِّ بْنِ نَسِيرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

<sup>1</sup> وفي رواية ابن ماجه علة وهي ضعف محمد بن المصطفى شيخ ابن ماجه، ولكن تابعه عبد الجبار بن محمد عند أحمد، وهو ثقة.

<sup>2</sup> ورواه عن حبيب أيضا صفوان بن عمرو كما عند الطبراني في مسند الشاميين (1042)، وقد سبق تخريجه.

<sup>3</sup> \*فائدة: يوجد رواه آخر اسمه عمرو بن الحارث في الطبقة السابعة أيضا مثل هذا، غير أن ذلك مصري ثقة ع وهو أبو أمية الأنصاري مولاهم. أما هذا الحمصي فليس له رواية في الكتب الستة إلا عند أبي داود - حسب زمر المزني وابن حجر -، ولعله حديث 163 فقط. وروى له البخاري أيضا في "الأدب"، وهو يروي عن عبد الله بن سالم الأشعري دون الأول كما عند المزني.

<sup>4</sup> قد حكى الإمام الترمذي رحمه الله هذا الوجه والوجه التالي فقال: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ السُّفَرِيِّ بْنِ نَسِيرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. كذا قال: (عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)، وقد تعقبه على هذا القول بعض العلماء. قال ابن كثير رحمه الله: كذا قال، وإنما رواه يزيد بن شريح عن أبي حي، عن أبي هريرة (جامع المسانيد 1\657)

وقال أحمد شاكر رحمه الله: هكذا ذكره الترمذي، ولكن الحديث رواه أبو داود من طريق ثور بن يزيد الكلاعي عن يزيد بن شريح عن أبي حي المؤذن عت أبي هريرة. (انظر سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر 190\2)

وقال الألباني رحمه الله بعد أن ساق كلام الترمذي السابق: قلت: أما حديث أبي هريرة؛ فقد رواه يزيد عن أبي حي - أيضا - كما رواه المصنف (أي: أبي داود) انظر: ضعيف أبي داود الأم 1\34.

قلت: ويتبين بهذا أن إسقاط أبي حي من السند سبق قلم من الإمام الترمذي رحمه الله.



يَقُولُ: " لَا يَأْتِ أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ وَهُوَ حَاقِنٌ، وَلَا يَدْخُلُ بَيْنَنَا إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلَا يُؤْمِنُ إِمَامٌ قَوْمًا فَيُخَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُوهُمْ "

ورواه الإمام أحمد أيضا (22241): حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي السَّفَرُ بْنُ نُسَيْرٍ الْأَزْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحِ الْحَضْرَمِيِّ، بِهِ بَلْفِظٍ قَرِيبٍ، بِدُونِ ذِكْرِ دُخُولِ الْبَيْتِ.

ورواه الإمام أحمد أيضا (22255): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، بِهِ، بَلْفِظٍ قَرِيبٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (وَلَا يُخَصُّ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ دُونَ أَصْحَابِهِ) مُخْتَصِرًا هَكَذَا، وَزَادَ فِي آخِرِهِ<sup>5</sup>: فَقَالَ شَيْخٌ لَمَّا حَدَّثَهُ يَزِيدُ: أَنَا سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

ورواه ابن ماجه (617): حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ آدَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، بِهِ، مُخْتَصِرًا عَلَى لَفْظِ "نَهَى الْحَاقِنُ" فَقَطْ.

ورواه ابن أبي شيبه في المصنف (7934): حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي السَّفَرُ ابْنُ نُسَيْرٍ الْأَسَدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحِ الْحَضْرَمِيِّ، بِهِ، مُخْتَصِرًا عَلَى لَفْظِ "نَهَى الْحَاقِنُ" أَيْضًا.

ورواه البخاري معلقا في "التاريخ الكبير" (341\8): قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، بِهِ، مُخْتَصِرًا عَلَى لَفْظِ "نَهَى الْحَاقِنُ" أَيْضًا.

ورواه عن طريق السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ أَيْضًا: الطبراني في "الكبير" (7507)، وفي "مسند الشاميين" (163\3) عن طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهِ، وَلَفْظُهُ فِي "الشاميين" فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِثْنَاءِ: (وَمَنْ أَدْخَلَ عَيْنَيْهِ فِي بَيْتٍ بَغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهِ، فَقَدْ حَلَّ هُمْ أَنْ يَفْقَأُوا عَيْنَيْهِ).

والبيهقي في السنن الكبير (5348) - ومن طريقه ابن عساکر في "تاريخ دمشق" (235\65) - عن طريق زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح، به. وأخرجه ابن عساکر أيضا (235\65) عن طريق ابن وهب حدثني معاوية بن صالح، به.

#### خلاصة ما سبق

خلاصة ما سبق أن مدار هذه الطرق كلها على يزيد بن شريح قد رواها عنه: حبيب بن صالح، ومحمد بن الوليد، وثور بن يزيد، والسفر بن نسير. واختلفوا عليه فيه:

أما حبيب بن صالح ومحمد بن الوليد فرويا عنه عن أبي حي المؤذن عن ثوبان رضي الله عنه.

وأما ثور فروى عنه عن أبي حي المؤذن عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما السفر بن نسير فروى عنه عن أبي أمامة رضي الله عنه.

<sup>5</sup>وردت هذه الزيادة أيضا في تاريخ ابن عساکر (236-235\65) عن ابن وهب عن معاوية بن صالح، غير أنه ورد ثبت أن هذا قيل للسفر بن نسير، وليس يزيد بن شريح.



وأما عن رتبة هذه الوجوه من حيث الصحة فأقول:

فالوجه الأول صحيح عن يزيد بن شريح كما سلف، وقد قال البخاري في الأدب المفرد بعد روايته لهذا الطريق: **أَصَحُّ مَا يُرَوَى فِي هَذَا الْبَابِ هَذَا الْحَدِيثُ.**

وقال الترمذي: «وَكَانَ حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَدِّنِ، عَنْ ثُوْبَانَ فِي هَذَا أَحْوَدُ إِسْنَادًا وَأَشْهَرُ» والوجه الثاني حسن من أجل أحمد بن علي وهو ابن الحسن النميري، ويقال: النمري قال في التقريب: صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة. وقد رواه ابن منده وغيره ممن سبق عن طريق يزيد بن هارون، قال: أنا أصبغ، قال: نا منصور، عن ثور، به. ومنصور الذي روى عن ثور قد ورد في "علل الدارقطني 280\8" أنه ابن زاذان، فعليه يكون هو أبو المغيرة الثقفي ثقة ثبت، ت 129<sup>6</sup>.

وأما الوجه الثالث فوجه ضعيف فيه السفر بن نسير قال فيه الدارقطني: لا يعتبر به. وقال ابن حجر: ضعيف.

وقد وجدت رواية أخرى للسفر بن نسير في (معجم الطبراني): 7505 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي الْمِصْبِصِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ الْحِمَصِيُّ، ثنا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ السَّفَرِ بْنِ نُسَيْرٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ، فَلَا يَشْهَدُ الصَّلَاةَ حَاقِنًا حَتَّى يَتَخَفَّفَ، وَمَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ، فَأَمَّ قَوْمًا فَلَا يَخْتَصُّ نَفْسَهُ بِالِدُعَاءِ، وَمَنْ كَانَ يَشْهَدُ أَيْ رَسُولَ اللَّهِ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ حَتَّى يَسْتَأْنِسَ وَيُسَلِّمَ، فَإِذَا نَظَرَ فِي قَعْرِ الْبَيْتِ فَقَدْ دَخَلَ». وفي هذا السند السفر بن نسير وهو ضعيف كما تقدم، والراوي عنه وهو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الشَّيْبَانِيُّ، مجهول كما قال أبو حاتم، وقال فيه ابن حجر: مقبول، أي: إذا توبع، وقال الهيثمي: لم أعرفه<sup>7</sup> أما الراوي عنه، وهو أبو المغيرة: عبد القدوس بن الحجاج الخولاني فهو ثقة.

وكذا ضمرة بن حبيب - شيخ السفر بن نسير - هو أيضا ثقة، ولا يبعد أن يكون هذا من خطأ السفر حيث يرويه تارة عن ضمرة، وتارة عن يزيد بن شريح، وتفرد بروايته - حسب ما وقفت عليه - عن ضمرة، وهذا مما يدل على عدم ضبطه، والله أعلم.

ثم وجدت كلام الدارقطني رحمه الله<sup>8</sup> - لما سئل عن هذا الحديث - ذكر وجوهه الثلاثة، بزيادات أخرى ترجع أيضا إلى يزيد بن شريح، ووهم من روى الحديث عن غير يزيد بن شريح، ثم قال في نهاية البحث: **وَالصَّحِيحُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ السَّفَرِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِي حَيٍّ، عَنْ ثُوْبَانَ 1. هـ، وهالني أنه لم يتعرض لتقوية رواية ثور بن يزيد رغم قوته - كما تقدم -، ولكن تبين لي بعد**

<sup>6</sup> هذا من الفوائد النادرة حيث إن صاحب تهذيب الكمال لم يذكر منصورا من شيوخ ثور ولا من الرواة عنه، ولم يذكر ثورا من الرواة عن منصور ولا ممن روى عنهم منصور. بل الذي وجدت أن أصبغ - وهو ابن زيد الوراق [صدوق يغرب] - يروي عن ثور بلا واسطة. ومنصور أعلى طبقة من ثور لأنه من السادسة، وثور من السابعة.

<sup>7</sup> مجمع الزوائد 12802\43\8

<sup>8</sup> علل الدارقطني 220\4-221\برقم 1568، طالريان



التأمل أنه رحمه الله إنما يعني بقوله: " والصحيح عن معاوية بن صالح... وعن حبيب بن صالح.. الخ" إنما أراد هذين الوجهين فقط؛ لأنه ذكر لهذين الوجهين طرقاً أخرى، ثم بين الطريق الصحيح من كل وجه، وأما وجه ثور بن زيد عن يزيد عن أبي حي عن أبي هريرة رضي الله عنه، فقد أشار إلى قوته من رواية أصبغ بن زيد عن منصور عنه بقوله: وَحَالَفَهُ [أي: أصبغ بن زيد] عيسى بن يونسَ فَرَوَاهُ عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي حَيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَوَهُمْ فِي قَوْلِهِ: شَرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ يَزِيدَ بْنَ شَرِيحٍ. ١٠هـ. وذلك أنه وهم عيسى ابن يونس حين خالف أصبغ بن يزيد، والله أعلم.

وأما عن قوة رواية ثور بن يزيد، فقال العلامة أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري: وفي كون حديث ثوبان أجد سنداً من حديث أبي هريرة كلام عندي، فإن ثور بن يزيد أوثق وأثبت من حبيب بن صالح. والله أعلم. ٩هـ. قلت: لكن حبيبا متابع كما سبق، فالله أعلم، غير أنني نقلت هذا الكلام لبيان قوة رواية ثور.

#### أقوال الأئمة في يزيد بن شريح الحضرمي

بعد أن تقرر أن كل الرويات المعتمدة مدارها على يزيد بن شريح، فلا بد من النظر في قول الأئمة فيه، هل يحتاج به أو لا؟، فدونك أقوالهم:

قال الدارقطني: يعتبر به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال بقية بن الوليد: هو من صالح أهل الشام.

وقال الذهبي في الكاشف: "ثقة من الصلحاء" وقال في الميزان: "تابعي صالح الحديث.

قال الدارقطني: يعتبر به. وقال ابن حجر في التقریب: "مقبول". وفي لسان الميزان: وثقه ابن حبان.

قلت: لا فرق - فيما يبدو لي - بين قولي الذهبي، ولا بين قولي ابن حجر رحم الله الجميع.

أما قول الذهبي في "الكاشف": "ثقة من الصلحاء، وقوله في "الميزان": "صالح الحديث.

قال الدارقطني: يعتبر به. فنجمع بينهما بأن نقول: ثقة في دينه صالح في روايته، وذلك لأن الذهبي رحمه الله كأنه

جعل كلام الدارقطني رحمه الله دليلاً له؛ لأنه قال: (صالح الحديث. قال الدارقطني: يعتبر به). ولم يقل: (صالح

الحديث. وقال الدارقطني: يعتبر به.) على المغايرة. والله أعلم.

وأما قول ابن حجر فهو أوضح أنه مقبول أي: إذا توبع، وذكر توثيق ابن حبان له، وانفراد ابن حبان رحمه الله بالتوثيق لا يفيد الراوي.

فيتلخص القول فيه على الضعف، وأنه يعتبر به، ولكن لا يحتج به<sup>10</sup>، والله أعلم.

#### أقوال الأئمة في أبي حي المؤذن

وأبو حي المؤذن اسمه شداد بن حي الحمصي المؤذن. قال العجلي: أبو حي تابعي ثقة

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي رحمه الله: وثق. وقال ابن حجر رحمه الله: صدوق. وقال الألباني رحمه

الله: وأما أبو حي المؤذن؛ فهو مثل يزيد أو دونه؛ فإنه لم يذكره أحد من النقاد غير ابن حبان

في "الثقات". وأشار الذهبي في "الكاشف" إلى تضعيف توثيقه بقوله: "وثق! وأما الحافظ؛ فقال فيه: "صدوق

" 11هـ. ١هـ.

<sup>9</sup>مرعاة المفاتيح 517/3

<sup>10</sup>وكذا أيضاً فسر الأرئوط قول الدارقطني فيه، في تحقيقه للمسند انظر حديث رقم 22415 ط الرسالة

<sup>11</sup>ضعيف أبي داود الأم 331



قلت: هكذا اعترض الألباني على حكم ابن حجر بأنه صدوق، وهو اعترض صحيح، فلم يوثقه إلا ابن حبان والعجلي كما سبق، والله أعلم.

### أقوال أهل العلم في الحكم على هذا الحديث

هذا الحديث كما تبين لك - أيها القارئ الكريم - ضعيف بهذا السند، لا يمكن تقويته بهذا السند فقط، وعلته تكمن في أمرين: أ- ضعف يزيد بن شريح، وكذا أبي حي المؤذن. ب- اضطراب يزيد بن شريح فيه، حيث روي عنه ثلاثة أوجه.

ولكن ينظر هل يوجد ما يمكن أن يقويه فيرتقي من الضعف إلى الحسن لغيره؟

للجواب على ذلك أقول وبالله التوفيق: إن الحديث يتضمن ثلاث جمل وهي:

1- لا يؤمُّ رجلٌ قَوْمًا فيحُصُّ نَفْسَهُ بالدُّعَاءِ دُوهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ حَاثَهُمْ.

2- لا يَنْظُرُ فِي قَعْرِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْذِنَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ.

3- لا يُصَلِّي وَهُوَ حَقِيٌّ حَتَّى يَتَخَفَّفَ.

أما الجملة الثانية والثالثة فلهما ما يشهد لهما من السنة، فهناك بعض ذلك باختصار:

أ- ما يشهد للنهي عن النظر في قعر بيت الغير قبل الاستئذان:

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَدْرَى<sup>12</sup> يَحْكُ بِه رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ» متفق عليه: البخاري (6241)، وهذا لفظه، ومسلم (2156).

ب- ما يشهد للنهي عن صلاة الرجل وهو حاقن (أي: حابس البول<sup>13</sup>):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ» رواه مسلم (560)، وأبو داود (89).

وأما الجملة الأولى - وهي موضع هذا البحث - فلم أجد لها شاهدا، وعليه فلا تصح هذه الجملة، ولكن نرجع

لكلام أهل العلم فننظر هل اتفقوا على ضعفها، أو اختلفوا؟

الجواب: أنهم اختلفوا في الحكم على الحديث برمته، فمنهم من صححه، ومنهم من ضعفه أو بالأدق ضعف

الجملة المتعلقة بدعاء الإمام لنفسه فقط، ودونك أقوالهم:

### أقوال من صحح الحديث

هذا الفريق من العلماء منهم من صحح الحديث جملة بدون تعرض لألفاظه بالتفصيل، ومنهم من صححه مع تأكيد صحة جملة دعاء الإمام لنفسه، ونسوق لكل إمام قوله، ليتضح هل صحح الحديث جملة أو بالتفصيل؟

1- الإمام الترمذي حيث قال في سننه بعد أن أورد الحديث: «حَدِيثُ ثَوْبَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ»<sup>14</sup>

<sup>12</sup> المِدْرَى: شيء يعمل من حديد أو خشب يُشْبِهُ بَيْنَ المَشْطِ بِسِرْحِ به الشعر

<sup>13</sup> قال ابن الأثير رحمه الله: هُوَ الَّذِي حُبِسَ بَوْلُهُ، كَالْحَاقِبِ لِلْغَائِطِ. النهاية 416/1

<sup>14</sup> وهكذا أيضا حكاها صاحب تحفة الأشراف 131/2 رقم 2089

وقد قال الترمذي رحمه الله تعالى في بيان معنى الحديث الحسن عنده: وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثَ حَسَنٍ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حَسَنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا؛ كُلُّ حَدِيثٍ يَرَوَى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ يَتَّهَمُونَ بِالْكَذِبِ وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>15</sup>.

قلت: وهذا الحديث روي من وجوه عن يزيد بن شريح، ولكنه تفرد به بلا متابع، ولعل هذا يصلح مثالا لمن قال بتساهل الإمام الترمذي في التحسين أحيانا<sup>16</sup>. وأما عن قوله: (ويروى من غير وجه نحو ذلك)، فنعم قد روي من غير وجه نحو هذا الحديث إلا جملة نهي الإمام عن تخصيص نفسه بالدعاء، فقد روي من غير وجه عكس ذلك كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

2- سكت عنه الإمام أبو داود رحمه الله، وقد قال في رسالته إلى أهل مكة (ص 27): مَا لَمْ أَذْكَرْ فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالِحٌ وَبَعْضُهَا أَصَحُّ مِنْ بَعْضٍ. ا.هـ.

قلت: ولكن العلماء قد تكلموا في سكوت أبي داود رحمه الله وبينوا أنه ليس كل ما سكت عنه يكون صالحا للإحتجاج، بل بعض ذلك يكون واهيا، وربما سكت عن الحديث لوضوح علته، كما سيأتي إن شاء الله.<sup>17</sup>

3- وقواه جماعة أيضا بدون توسع في ذكر سبب ذلك، من هؤلاء:

أ- البزار رحمه الله؛ قال: إسناده حسن (مسند البزار برقم 4180)

ب- البغوي رحمه الله؛ قال: هذا حديث حسن. (شرح السنة 641)

ج- حسن النووي رحمه الله حديث ثوبان بينما في حديث أبي هريرة: في إسناده رجل فيه جهالة.<sup>18</sup>

د- صححه أو حسنه - حسب شرطه في المقدمة<sup>19</sup> - ابن الملقن رحمه الله في تحفة المحتاج (1\305).

هـ- وحسن ابن حجر طريق يزيد عن أبي حنيفة عن ثوبان رضي الله عنه، في "نتائج الأفكار" (2\114-115، برقم 504) ولم يتعرض لضعف يزيد بن شريح رغم قوله فيه في التقريب: مقبول، أي إذا توبع.

و- قال السخاوي رحمه الله: إسناده حسن. (الأجوبة المرضية 1\102).

ز- قال الرُّبَاعِي الحسَن بن أحمد الصنعاني رحمه الله (ت 1276): رجاله كلهم ثقات (فتح الغفار 1\553)

ح- قال الشوكاني رحمه الله في رجال حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ) (نيل الأوطار 3\191).

وقد سبق ما يجيب على قول من يوثق رجال سند هذا الحديث.

ط- وحسنه أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت 1353هـ) رحمه الله في تحفة الأحوذى (2\287)

ولكن بدون تبين حال رجال السند.

4- وحسنه العلامة أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري رحمه الله (ت 1414)، حيث قال بعد أن حَرَجَ

الحديث بطرقه الثلاثة: مدار الحديث في طرقه كلها على يزيد بن شريح كما ترى، وهو ثقة، فقيل يحتمل أن يكون

سمعه من الطرق الثلاث وحفظه. وقيل: بل اضطراب حفظه فيها ونسي فيكون الحديث ضعيفا بطرقه الثلاث

<sup>15</sup>العلل الصغير 758\1. وقد تحدث الإمام ابن رجب رحمه الله عن مصطلح (الحسن) عند الترمذي رحمه الله في كتابه شرح علل الترمذي بكلام نفيس ومهم يحتاج إلى الإفادة منه، حيث بدأ بذلك بقوله رحمه الله: اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا الحديث إلى صحيح، وحسن، وغريب،... إلى قوله: والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه. انتهى. من 574- إلى 611، من الجزء الثاني. ط: مكتبة المنار الزرقاء.

<sup>16</sup>انظر: ميزان الاعتدال 4\416، وسير النبلاء 13\276، والفروسية لابن القيم رحمه الله ص 243.

<sup>17</sup>انظر سير النبلاء 13\214-215، ط: الرسالة، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر رحمه الله 438\1-442. وسيأتي بعض ذلك.

<sup>18</sup>الإيجاز في شرح سنن أبي داود ص 368، وخلاصة الأحكام 1\490

<sup>19</sup>قال في المقدمة رحمه الله: شرطي أن لا أذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً دون الضعيف ورُبما ذكرت شيئاً منه لشدة الحاجة إليه منبها على ضعفه (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج 1\129-130)

للاضطراب في السند. وقيل: طريق ثوبان أرجح. قال الترمذي بعد ذكر طريق أبي أمامة وأبي هريرة تعليقا: وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حي المودن عن ثوبان في هذا أجود إسناداً وأشهر - انتهى. ونقل المنذري كلام الترمذي هذا وأقره. وقيل: رواية السفر بن نسير عنه عن أبي أمامة أرجح لما جاء عند أحمد (ج5 ص261) من المتابعة من شيخ مبهم يحكي أنه سمعه من أبي أمامة كما تقدم، وفيه أن السفر بن نسير ضعيف كما صرح به الحافظ في التقريب، والهيثمي في مجمع الزوائد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: لا يعتبر به، والمتابع له عند أحمد مبهم، ففي كون رواية السفر أرجح من رواية حبيب بن صالح وثور بن يزيد نظر قوي، وسكوت أبي داود عن حديثي ثوبان وأبي هريرة بعد روايتهما يدل على أن هذين الطريقتين محفوظان صالحان للاحتجاج عنده، وإليه قَلْبِي، وفي كون حديث ثوبان أجود سنداً من حديث أبي هريرة كلام عندي، فإن ثور بن يزيد أوثق وأثبت من حبيب بن صالح. والله أعلم<sup>20</sup>.

قلت: هذا بحث ممتع من العلامة أبي الحسن المباركفوري رحمه الله تعالى إلا أنه ثمت نقاط لها حظ من الاعتراض، وهي: أولاً: توثيقه ليزيد بن شريح، وقد سبق نقل كلام الأئمة فيه، وخلاصته قول الدارقطني: يعتبر به، وقول ابن حجر: مقبول، أي: إذا توبع. ولم يُتَابِع حسب ما وقفت عليه.

ثانياً: قوله رحمه الله: (وسكوت أبي داود عن حديثي ثوبان وأبي هريرة بعد روايتهما يدل على أن هذين الطريقتين محفوظان صالحان للاحتجاج عنده، وإليه قَلْبِي).

وقد سبقت الإشارة إلى أقوال الأئمة المبيّنة أن سكوت أبي داود لا يدل - في كل وقت - على تقوية للحديث، ونكتفي هنا بنقل بعض ذلك: قال الذهبي رحمه الله: قَالَ ابْنُ دَاسَةَ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ، يَقُولُ: ذَكَرْتُ فِي (السُّنَنِ) الصَّحِيحَ وَمَا يُقَارِبُهُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَهْنٌ شَدِيدٌ بَيَّنْتُهُ. قُلْتُ: فَقَدْ وَفَى -رَحِمَهُ اللهُ- بِذَلِكَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ، وَبَيَّنَّ مَا ضَعْفُهُ شَدِيدٌ، وَوَهْنُهُ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ، وَكَاسَرَ<sup>21</sup> عَنْ مَا ضَعْفُهُ خَفِيفٌ مُحْتَمَلٌ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - عَنِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا عِنْدَهُ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا حَكَمْنَا عَلَى حَدِّ الْحَسَنِ بِاصْطِلَاحِنَا الْمَوْلَدِ الْحَادِثِ، الَّذِي هُوَ فِي عُرْفِ السَّلَفِ يَعُودُ إِلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ، الَّذِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، أَوِ الَّذِي يَرِغَبُ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ، وَيُمَشِّبُهُ مُسْلِمٌ...<sup>22</sup>هـ.

وقال ابن حجر رحمه الله: وفي قول أبي داود: "وما كان فيه وهن شديد بينته" ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد أنه لا يبينه. ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي. بل هو على أقسام...<sup>23</sup>هـ. وذكر أقساماً لما سكت عنه أبو داود رحمه الله.

وقال ابن حجر رحمه الله أيضاً بعد أن بيّن: أن طريق أبي داود يشبه طريق شيخه أحمد بن حنبل في تفضيل الحديث الضعيف على الرأي، بكلام منه وينقل بعضه عن بعض الأئمة، قال: ومن هنا ضَعَفَ طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الإحتجاج ويسكت عنها مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح

<sup>20</sup>مرعاة المفاتيح 3/517

<sup>21</sup>أي: غض طرفه

<sup>22</sup>سير النبلاء 13/213-214

<sup>23</sup>الذئكت على كتاب ابن الصلاح 1/435

وغيرهم. فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل ذلك الحديث متابع فيعتضد به أو غريب فيتوقف فيه؟<sup>24</sup> هـ.

قلت: وهذا نقل مختصر في بيان حال سكوت أبي داود، وتركت كلاما نفيسا -بغية الاختصار-، ومن رام الإستزادة فليرجع إلى كلام الحافظين الذهبي وابن حجر رحمهما الله من المصادر المشار إليها، وغيرهما من أهل العلم، والله أعلم. وهذا يرد قول العلامة أبي الحسن رحمه الله: "وسكوت أبي داود عن حديثي ثوبان وأبي هريرة بعد روايتهما يدل على أن هذين الطريقتين محفوظان صالحان للاحتجاج عنده"، والله أعلم.

### سعي من صحح الحديث إلى الجمع بينه وبين الأحاديث المخالفة له

قد سلف البيان أن الجملة التي اختلف أهل العلم في تصحيحها وتضعيفها هي الناهية عن تخصيص الإمام لنفسه بالدعاء، وهي موضع البحث، وهذه الجملة قد خالفت فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حيث كان صلى الله عليه وسلم يدعو لنفسه بالإفراد، وهو إمام-كما سيأتي- فلذا سعى العلماء الذين صححوا الحديث إلى الجمع بين هذا الحديث وتلك الأحاديث، فهناك كلامهم في ذلك:

قال الحافظ العراقي<sup>25</sup> رحمه الله: وَيَتَأَكَّدُ اسْتِيعَابُ الْحَاضِرِينَ عَلَى إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يَخْصُّ نَفْسَهُ دُونَ الْمُأْمُوِينَ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا يُؤْمُّ رَجُلٌ قَوْمًا فَيَخْصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُوْنَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْمُأْمُوُونَ كَدُعَاءِ الْقُنُوتِ وَنَحْوِهِ فَأَمَّا مَا يَدْعُو كُلُّ أَحَدٍ بِهِ كَقَوْلِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي، فَإِنَّ كَلَامًا مِنَ الْمُأْمُوِينَ يَدْعُو بِذَلِكَ فَلَا حَرَجَ حِينَئِذٍ فِي الْإِفْرَادِ إِلَّا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ بَعْضَ الْمُأْمُوِينَ يَزُكُّ ذَلِكَ نِسْيَانًا أَوْ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِاسْتِحْبَابِهِ فَيَنْبَغِي حِينَئِذٍ أَنْ يَجْمَعَ الضَّمِيرَ لِذَلِكَ. (طرح التثريب 2\137).

وقال ابن حجر رحمه الله: وقد حمل بعض العلماء الدعاء في هذا الحديث على غير المأثور، بدليل حديث: "اللهم باعد بيني وبين خطاياي"، في دعاء الإفتتاح، وحديث: "اغفر لي"، بين السجدين. وغير ذلك، وهو صلى الله عليه وسلم كان يصلي إماما. وطعن ابن المنذر في صحة حديث ثوبان بهذا. والجمع أولى، ويحتمل القصر على ما يجهر به؛ لكون المأموم لا يشاركه، والله أعلم. هـ. (نتائج الأفكار 2\115).

وقال أبو العلاء المباركفوري رحمه الله (ت 1353هـ): قَالَ الْعَزِيزِيُّ هَذَا فِي دُعَاءِ الْقُنُوتِ خَاصَّةً بِخِلَافِ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالتَّشَهُدِ وَقَالَ فِي التَّوَسُّطِ مَعْنَاهُ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ بِالدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّكُوتِ عَنِ الْمُقْتَدِينَ وَقِيلَ نَفِيُّ عَنْهُمْ كَارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ أَوْ الثَّانِي حَرَامٌ فَقَطُّ لِمَا رَوِيَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ الْحَدِيثُ انْتَهَى. قُلْتُ: قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ وَعَيْرِهِمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اهْدِنَا جَمْعَ الضَّمِيرِ فِيهِ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَأْثُورِ، وَالْمَأْثُورُ إِنَّمَا هُوَ بِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ. فَالظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولَ الْإِمَامِ بِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ<sup>(26)</sup> كَمَا ثَبَتَ لَكِنْ لَا يَنْوِي بِهِ خَاصَّةً نَفْسَهُ بَلْ يَنْوِي بِهِ الْعُمُومَ وَالشُّمُولَ لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ خَلْفَهُ مِنَ الْمُأْمُوِينَ. هَذَا مَا عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.<sup>27</sup> هـ.

<sup>24</sup>النكت على كتاب ابن الصلاح 438\1-439

<sup>25</sup>لم أذكر العراقي رحمه الله ضمن من صحح الحديث؛ لعدم تنصيصه على ذلك، ولكن تصرفه رحمه الله يدل على إقرار الترمذي رحمه الله على تحسينه للحديث. والله أعلم.

<sup>26</sup>قد تعقب العلامة أبو الحسن المباركفوري شيخه في هذه المسألة بقوله: قال شيخنا في شرح الترمذي: قول الشافعية وغيرهم أنه يستحب للإمام أن يقول: اللهم اهدنا بجمع الضمير فيه أنه خلاف المأثور، والمأثور إنما هو بإفراء الضمير، فالظاهر أن يقول الإمام

## أقوال من ضعفوا الحديث

1- قال ابن القيم رحمه الله: قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>28</sup> فِي "صَحِيحِهِ": وَقَدْ ذَكَرَ حَدِيثَ «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ» الْحَدِيثَ، قَالَ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى رَدِّ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ «لَا يُؤْمُ عِبْدٌ قَوْمًا فَيُخَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُوهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَاَهُمْ»<sup>29</sup>.

-وقد قال ابن خزيمة رحمه الله في "صحيحه"(3\63): بَابُ الرُّخْصَةِ فِي حُصُوصِيَّةِ الإِمَامِ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ دُونَ المَأْمُومِينَ خِلَافَ الحَبْرِ غَيْرِ الثَّابِتِ المَرْوِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ قَدْ خَاَهُمْ إِذَا خَصَّ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ دُوهُمْ. ا.هـ. وأورد بعده حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ". وأشار إلى حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أيضا في افتتاح الصلاة، ثم قال: "وهذا باب طويل قد خرجته في كتاب الكبير". وقال العلامة الألباني رحمه الله معلقا على ما سبق نقله عن ابن خزيمة: قلت: فالظاهر أن الوضع الذي عزاه ابن القيم إليه إنما ذكره في كتابه هذا "الكبير" وهو أصل "صحيح ابن خزيمة" كما يشتسر بذلك قوله هذا وغيره في غير موضع من "صحيحه".<sup>30</sup>

وقال العلامة الألباني أيضا رحمه الله تعليقا على ما نقله ابن القيم عن ابن خزيمة رحمه الله: ..... فعلمت أن ابن القيم نقل كلامه بالمعنى؛ أو أن ابن خزيمة حكم بالوضع في "كتابه الكبير".<sup>31</sup>

2- قال البيهقي رحمه الله بعد أن خرج حديث أبي أمامة رضي الله عنه: (وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ شُرَيْحٍ، مِنْ وُجُوهِ<sup>32</sup>) وذكر الوجهين الباقيين. وهذا وإن لم يكن تنصيحا على الضعف غير أنه إعلال بالإضطراب، كما هو ظاهر كلامه رحمه الله.

3- طعن ابن المنذر في صحة الحديث بسبب اختلاف الرواة. كما سبق نقله عن ابن حجر رحمه الله

4- قال ابن عبد البر رحمه الله بعد أن ساق اختلاف ثور وحبیب بن صالح على يزيد، واختصر على لفظ نهي الحاقن: (مِثْلُ هَذَا الحَبْرِ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِالْحَدِيثِ<sup>33</sup>)

5- قال الذهبي رحمه الله في بيان ضعف هذا الحديث: السفر فيه لين، واختلف فيه على يزيد بن شريح.<sup>34</sup>

6- قال الهيثمي رحمه الله بعد أن ذكر حديث أبي أمامة رضي الله عنه: فِيهِ السَّفَرُ بِنُ نُسَيْرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ<sup>35</sup>.

7- الألباني رحمه الله: وحكمه على الحديث على درجتين:

بأفراد الضمير أي في دعاء القنوت وغيره كما ثبت لكن لا ينوي به خاصة نفسه، بل ينوي به العموم والشمول لنفسه ولمن خلفه من المقتدين - انتهى. قد ورد دعاء القنوت بضمير الجمع من حديث ابن عباس عند البيهقي في السنن الكبرى. (مرعاة المفاتيح 515\3)

27تحفة الأحوذى 287\2-288

28انظر: زاد المعاد 256\1، والنكت على ابن الصلاح للزركشي 270\2، وقد أشار إلى هذا القول ابن حجر في "نكته" 846\2 بدون عزو لأحد، بل قال: (أشار بعضهم)، ولم أجد هذا الكلام في صحيح ابن خزيمة، بل حتى صاحب مرعاة المفاتيح نقل هذا الكلام = من زاد المعاد لابن القيم 515\3، إذ قال عقب نقله لهذا الكلام: حكى ذلك عنه ابن القيم في زاد المعاد. ثم وجدت الإمام الألباني رحمه الله قد حل هذا اللغز كما سيأتي إن شاء الله

29وقد حكى الإمام الألباني رحمه الله أن شبيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم أقرّا ابن خزيمة على الحكم على الحديث بالوضع. انظر تمام المنة 278. ولم أظفر بهذا الموضوع من إقرارهما بذلك، والله أعلم.

30تمام المنة ص 279

31ضعيف أبي دار الأم 35\1

32السنن الكبير للبيهقي 185\3، رقم حديث 5348

33التمهيد 206\22

34المهذب في اختصار في اختصار السنن الكبير للبيهقي 1063\2

35مجمع الزوائد 2420\79\2. باب: لَا يَخُصُّ الإِمَامُ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ. ولم يورد غير هذا الحديث في هذا الباب مما يدل على ضعف هذا اللفظ عنده، ثم أورد الحديث في باب في الاستئذان وفيمن أطلع في دار بغير إذن. وذكر له شواهد.



أ-الحكم المختصر: حيث قال في صحيح وضعيف سنن أبي داود (ر91): صحيح، إلا جملة الدعوة. وقال في صحيح وضعيف سنن الترمذي (ر357): ضعيف، لكن الجملة الأخيرة منه صحيحة.ا.هـ. والجملة الأخيرة هي جملة النهي عن صلاة الحاقن.

ب-الحكم الموسع: وذلك حيث بين ضعف يزيد بن شريح، وكذا شيخه أبي حي المؤذن وذكر اضطراب يزيد فيه ثم قال: وبالجملة فالحديث ضعيف؛ لهذا الاضطراب الشديد، ولأن الجملة الأولى<sup>36</sup> منه مخالفة لهديه عليه السلام المعروف في أدعيته في صلاته؛ فإنها كلها- أوجلهما- بلفظ الأفراد،..... فلا جرم أن ضعف الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية في " الفتاوى " وتبعه تلميذه المحقق ابن القيم.. في " الزاد " <sup>37</sup>

قلت: أما تضعيف شيخ الإسلام للحديث فلم أجده في الفتاوى، بل حكى تحسنه بصيغة التمرير بعد أن بين ما يخالف ظاهر لفظ الحديث، هاك كلامه كما ورد في الفتاوى:

سُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - عَنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ يَوْمٌ قَوْمًا فَيُحْصُ نَفْسَهُ بِالذُّعَاءِ دُوْنَهُمْ فَإِنَّ فَعَلَ فَقَدْ خَاْتَهُمْ } . فَهَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنَّهُ كَلَّمَ دَعَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَشْرَكَ الْمُؤْمِنِينَ؟ وَهَلْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُحْصُ نَفْسَهُ بِدُعَائِهِ فِي صَلَاتِهِ دُوْنَهُمْ؟ فَكَيْفَ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَيْنِ؟ .

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ { عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ . مَا تَقُولُ؟ قَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ . كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرْدِ } <sup>38</sup> فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ دَعَا لِنَفْسِهِ خَاصَّةً وَكَانَ إِمَامًا . وَكَذَلِكَ حَدِيثٌ عَلِيٌّ فِي الْإِسْتِفْتَاكِ الَّذِي أَوَّلُهُ { وَجَّهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ - فِيهِ - فَاعْفُرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَعْفُرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ } <sup>39</sup> . وَكَذَلِكَ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ بَعْدَ قَوْلِهِ: { لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ } { اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرْدِ اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ } <sup>40</sup> . وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمَأْتُورَةُ فِي دُعَائِهِ بَعْدَ التَّشَهُدِ مِنْ فَعْلِهِ وَمِنْ أَمْرِهِ لَمْ يُنْقَلْ فِيهَا إِلَّا لَفْظُ الْإِفْرَادِ . كَقَوْلِهِ: { اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ } <sup>41</sup> . وَكَذَا دُعَاؤُهُ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَهُوَ فِي السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ حُدَيْفَةَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكِلَاهُمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ إِمَامًا أَحَدُهُمَا بِحُدَيْفَةَ وَالْآخَرُ بِابْنِ عَبَّاسٍ . وَحَدِيثُ حُدَيْفَةَ { رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي } <sup>42</sup> وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ { اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي وَارْزُقْنِي } <sup>43</sup> وَخَوُّ هَذَا فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِي الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَدْعُو فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ بِصِيغَةِ الْإِفْرَادِ . وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ حَيْثُ يَرَوْنَ أَنَّهُ يَشْرَعُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَدْعِيَةِ . وَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ إِنَّ

<sup>36</sup>الجملة الأولى هي جملة دعوة الإمام لنفسه.

<sup>37</sup>ضعيف أبي داود الأم351 وما قبلها

<sup>38</sup>متفق عليه: البخاري744، ومسلم598

<sup>39</sup>رواه أبو مسلم 771، وأبو داود760، والترمذي3421، والنسائي897، وأحمد729

<sup>40</sup>رواه مسلم476، والنسائي402، وأحمد1918 من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما

<sup>41</sup>متفق عليه: البخاري832، ومسلم589 من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

<sup>42</sup>رواه أبو داود874، والنسائي1069 وابن ماجه897 وأحمد23375، وصححه الألباني والأرنؤوط

<sup>43</sup>رواه أبو داود850، والترمذي284، وابن ماجه898، وأحمد3514، بألفاظ متقاربة، وغرّبه الترمذي، وصححه الألباني، وحسنه الأرنؤوط.



صَحَّ فَالْمُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ الَّذِي يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْمَأْمُومُ: كَدُعَاءِ الْقُنُوتِ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا أَمَّنَ كَانَ دَاعِيًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ: {قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا} وَكَانَ أَحَدُهُمَا يَدْعُو وَالْآخَرُ يُؤْمِنُ. وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ مُؤْمِنًا عَلَى دُعَاءِ الْإِمَامِ فَيَدْعُو بِصِغَةِ الْجَمْعِ كَمَا فِي دُعَاءِ الْفَاتِحَةِ فِي قَوْلِهِ: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِنَّمَا أَمَّنَ لِإِعْتِقَادِهِ. أَنَّ الْإِمَامَ يَدْعُو لهُمَا جَمِيعًا فَإِنَّ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ خَانَ الْإِمَامَ الْمَأْمُومَ. فَأَمَّا الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَدْعُو فِيهَا كُلُّ إِنْسَانٍ لِنَفْسِهِ كَالِاسْتِفْتَاكِحِ وَمَا بَعْدَ التَّشَهُدِ وَخَوِ ذَلِكَ فَكَمَا أَنَّ الْمَأْمُومَ يَدْعُو لِنَفْسِهِ فَالْإِمَامُ يَدْعُو لِنَفْسِهِ. كَمَا يُسَبِّحُ الْمَأْمُومُ فِي الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِذَا سَبَّحَ الْإِمَامُ فِي الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَكَمَا يَتَشَهُدُ إِذَا تَشَهُدَ وَيُكَبِّرُ إِذَا كَبَّرَ فَإِنَّ لَمْ يَفْعَلْ الْمَأْمُومُ ذَلِكَ فَهُوَ الْمَفْرُطُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا صَرِيحًا مُعَارِضًا لِلْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفْصِيصَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَلِعَمَلِ الْأُمَّةِ وَالْأَئِمَّةِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ فَكَيْفَ وَلَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ وَلَكِنْ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُ حَسَنٌ وَلَوْ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ لَكَانَ عَامًّا وَتِلْكَ خَاصَّةٌ وَالْخَاصُّ يَفْضِي عَلَى الْعَامِّ. ثُمَّ لَفْظُهُ {فَيُخْصُ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُوهُمْ} يَرَادُ بِمِثْلِ هَذَا إِذَا لَمْ يَخْصُصْ لَهُمْ دُعَاءً وَهَذَا لَا يَكُونُ مَعَ تَأْمِينِهِمْ. وَأَمَّا مَعَ كَوْنِهِمْ مُؤْمِنِينَ عَلَى الدُّعَاءِ كُلَّمَا دَعَا فَيَخْصُصُ لَهُمْ كَمَا حَصَلَ لَهُ بِفِعْلِهِمْ وَهَذَا جَاءَ دُعَاءُ الْقُنُوتِ بِصِغَةِ الْجَمْعِ: {اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ} إِلَى آخِرِهِ. فَفِي مِثْلِ هَذَا يَأْتِي بِصِغَةِ الْجَمْعِ وَيَتَّبِعُ السُّنَّةَ عَلَى وَجْهَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ 44. 1. هـ.

قلت: هذا الكلام من شيخ الإسلام رحمه الله يدل على أنه لم يحكم على الحديث بشيء، وإنما حكى قول من حسنه، وكلامه رحمه الله يدل على ميله إلى تحسين الحديث لا إلى تضعيفه، والله أعلم.

فعلى هذا فقول الإمام الألباني رحمه الله عنه: إنه ضعف الحديث. فإما أن يكون في موطن من الفتاوى، لم تصل إليه يدي، وإما أن يكون حصل للإمام الألباني رحمه الله انتقال نظر، حيث توقف عند قول شيخ الإسلام: "كَيْفَ وَلَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ؟! " ثم انتقل نظره رحمه الله تعالى.

ومما يَقْوِي عندي هذا الإحتمال الثاني أن الإمام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (1\256\الرسالة) لما حكى ما سبق ذكره عن ابن خزيمة رحمه الله في هذا الحديث، أردف قائلًا: وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَةَ يَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي فِي الدُّعَاءِ الَّذِي يَدْعُو بِهِ الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ وَلِلْمَأْمُومِينَ وَيَشْتَرِكُونَ فِيهِ، كَدُعَاءِ الْقُنُوتِ وَخَوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. 1. هـ. والله أعلم.

8- شعيب الأرنؤوط رحمه الله حيث قال في تخريج حديث أبي أمامة رضي الله عنه في المسند (22152): صحيح لغيره دون قوله: "ولا يُؤْمَنُ ... إلخ"، 1... هـ. ثم بين ما في السند من ضعف واضطراب، وكذا صنع في ثوبان رضي الله عنه، انظر حديث رقم 22415 من المسند.

#### تأكيد ترجيح قول من ضعف الحديث

قلت: والقول بضعف الحديث هو الراجح؛ لضعف سند الحديث وعدم وجود المتابعة الكاملة له، وعدم جود الشاهد لِلْفَرْقِ النَّهْيِ عَنْ اخْتِصَاصِ الْإِمَامِ لِنَفْسِهِ بِالِدُّعَاءِ، وَلَكِنْ التَّوْجِيهِ الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ قَوَى الْحَدِيثِ يُوْهِنُ الْخِلَافَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَخْصِيصَ الْإِمَامِ لِنَفْسِهِ بِالِدُّعَاءِ فِي مَوْطِنٍ يُؤْمَرُ فِيهِ بِتَعْمِيمِ الدُّعَاءِ لَهُ صُورَةَ الْخِيَانَةِ؛ لِأَنَّ الْخِيَانَةَ هِيَ: "أَنْ يُؤْمَنَ الْإِنْسَانُ فَلَا يَنْصَحُ". قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ 45. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ الْقَتَيْبِيُّ: أَصْلُ الْخِيَانَةِ أَنْ يُؤْمَنَ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ فَلَا يُؤَدِّي الْأَمَانََةَ فِيهِ. 1. هـ. 46

ومع ذلك لا يمكن الجزم بنسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لضعف السند، والله أعلم.

44مجموع الفتاوى 116\119\طال الملك فهد

45المخصص 1\286

46تفسير القرطبي 2\315، دار الكتب المصرية، تفسير قوله تعالى: {عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ}.

نتائج البحث

- 1- هذا الحديث روي من وجوه عن يزيد بن شريح الحضرمي الشامي، واضطرب فيه يزيد فرواه تارة عن أبي حي عن ثوبان، وتارة عن أبي حي عن أبي هريرة، وتارة عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عن الجميع.
- 2- تكلم في يزيد بن شريح، وخلاصة القول فيه أنه يعتبر به ولا يحتج به، وكذا شيخه أبو حي المؤذن لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، أما العجلي فنص على توثيقه، وأما ابن حبان فاكتمى بذكره في "الثقات" وأما قول ابن حجر فيه: "صدوق"، فمحجوج بعدم البرهان على ذلك.
- 3- الحديث ضعيف ضعفاً ينجبر؛ فلذا صح منه القدر الذي له شاهد من الأدلة الأخرى وهو النهي عن النظر إلى داخل بيت الغير قبل الإذن بالدخول، ونهي الحاقن عن الصلاة حتى يتخفف، وأما جملة نهي الإمام عن تخصيص الدعاء لنفسه فلا شاهد لها، بل الموجود عكس ذلك وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخص نفسه بالدعاء في الصلاة.
- 4- اختلف العلماء في الحكم على الحديث، حسنه بعضهم ووجهوا جملة نهي الإمام عن تخصيص الدعاء لنفسه إلى الدعاء الذي يؤمن عليه المأمومون كالقنوت وهذا قول الأكثر، أو الدعاء الذي لم يرد به النص، واختلفوا اختلافاً يسيراً في ذلك لم أهتم بتحريرها، ولكن كل الأقوال - تقريباً - تتفق على استثناء الدعاء الذي ورد في النص بالإفراد.
- وأما من ضعفوا هذا القدر الذي لا شاهد له، فلم يحتجوا إلى هذا الجمع، بل استدلوا بورود أدعية رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة بالإفراد على ضعف هذا اللفظ ونكارتة، بل وبعضهم حكم عليه بالوضع، ولعل النكارة أقرب، وهذا القول بالتضعيف هو الراجح، والله أعلم.
- 5- إن التوجيه الذي قام به أصحاب القول الأول هو أن الخلاف في الحكم على الحديث، ولكن السند - مع ذلك - لا يساعد في نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

خاتمة البحث، نسأل الله حسن الخاتمة

هذا ما تيسر لي جمعه، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، حمداً يليق بجلاله وعظمته وسلطانه. وأصلي وأسلم على سيدنا ونبينا وحبينا وخليل ربنا محمد صلوات لا يعلم عددها إلا الله تبارك وتعالى.

وأخص بالشكر أستاذنا وشيخنا أبا وسام وليد بن أمين الرفاعي أسأل الله تعالى أن يحفظه ويجزيه عنا خير الجزاء وأن يحفظ ذريته وبيارك فيهم وأن يجعلهم له قرّة عين أمين يا رب العالمين.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَىٰ انْتِهَائِي ... كَمَا حَمِدْتُ اللَّهَ فِي ابْتِدَائِي  
أَسْأَلُهُ مَغْفِرَةَ الذُّنُوبِ ... جَمِيعَهَا وَالسِّتْرَ لِلْعُيُوبِ  
تَمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ أَبَدًا ... تَغَشَى الرَّسُولَ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدًا  
تَمَّ جَمِيعَ صَحْبِهِ وَالْأَلِّ ... السَّادَةَ الْأَنْمَةَ الْأَبْدَالَ  
تَدْوُمُ سَرْمَدًا بِأَلَا نَفَادٍ ... مَا جَرَّتِ الْأَقْلَامُ بِالْمِدَادِ  
تَمَّ الدُّعَا وَصِيَّةَ الْقُرَاءِ ... جَمِيعِهِمْ مِنْ غَيْرِ مَا اسْتِثْنَاءٍ<sup>47</sup>

تم الإنتهاء منه ليلة الخميس 24 ذو القعدة الحمرمة 1443 الموافق 23 يونيو 2022م القاهرة\مصر

كتبه أبو عمر محمد بن محمد مؤمن

<sup>47</sup>خاتمة سلم الوصول للعلامة حافظ الحكمي رحمه الله تعالى



